

استشراف مستقبل الأمن الغذائي العربي في ظل الانضمام إلى (WTO)
Foreseeing the future of Arab food security under the accession of
(WTO)

أ.د. بلاسم جميل خلف الدليمي

د. جعفر الدجيلي

م.م. عمر حميد مجيد العزي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص

يحتل موضوع الامن الغذائي اهمية كبيرة جدا على صعيد الفرد و المجتمع و الدولة و ذلك لارتباطه بالامن الاجتماعي و الوطني و الامن القومي و لذا فقد اولت معظم الحكومات في العالم اهمية استثنائية لانتاج الغذاء و توفيره للسكان بالكم، و النوع، و السعر، و بكل الاوقات.

لقد اولت حكومات الدول المتقدمة اهمية كبيرة لانتاج الغذاء للسكان و خلق فائض غذائي فضلا عن الاحتفاظ بالخزين الاستراتيجي من الحبوب الذي يمكن من خلاله السيطرة على العالم النامي .

بينما اظلت معظم البلدان النامية و الدول العربية تنمية القطاع الزراعي و قد ضاعت عقود التنمية الزراعية و كان لانعدام الامن الغذائي و تدهور الانتاج الزراعي العربي مؤشرا حقيقيا على ذلك و اخذت الفجوة الغذائية العربية بالاتساع الى ان وصلت نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة الى 60% من حاجة السكان .

ان مخاطر الامن الغذائي العربي تتسع بسبب سيطرة الدول المتقدمة على اتفاقية الانتاج الزراعي و احتكارها تحت ذرائع مختلفة منها حقوق الملكية الفردية و معاهدات و اتفاقيات زراعية هذا من جهة و من جهة اخرى احتكار الدول المتقدمة و المنتجة للغذاء الى فائض الغذاء و الخزين العالمي للحبوب الاستراتيجية و التي اخذت تحول كميات كبيرة منه لانتاج الوقود الحيوي فضلا عن المضاربة بأسواق الحبوب مما ادى الى ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء و ارتفاع فاتورة استيراده من الخارج و التي تكلف ميزانية الدول العربية عشرات المليارات من الدولارات .

Abstract

Food security topic has a great importance at the level of per capita, society and state as it is related to the social and national security so that most governments around the world have given an exceptional concern in producing and providing food to the residents taking into account quantity, quality and price.

Governments of advanced countries have shown a considerable interest through the production of food and providing a surplus of food in addition to that maintaining the strategy of grain stockpile through which it can dominate the developed world.

While most of the developed countries and Arab countries were not efficient in developing the agricultural sector, the contracts of agricultural development have been lost, it is well to mention that the absence of food security also the deterioration of Arab agricultural production are both considered as a real indicators in aggravating the situation when the Arab food gap started to increase until it reached the end of the first decade of the third millennium.

With a percentage estimated by 60% of the population's need.

The risks of Arab food security are increasing and that's because of the dominance of the advanced countries on the agricultural production convention and monopolizing it under various pretexts as intellectual property rights and agricultural treaties are good examples of the pretexts.

On the other hand the monopoly of the advanced countries and the food-producing countries to the surplus of food and world grain stockpiling strategy which in turn started to transfer large amounts of it for the production of biofuels , as well as speculation in grain markets which led to the rising of global food prices and also high prices of the import bill which cost the Arab countries tens of billion of dollars.

المقدمة

يحتل موضوع الأمن الغذائي أهمية كبيرة على صعيد الفرد والمجتمع والدولة في كل الأوقات وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك لارتباطه المباشر بحياة الإنسان وصحته وإنتاجيته ومستواه المعاشي ، في حالة عدم توفر الأمن الغذائي من حيث النوع والكم والسعر فإنه سيخلق مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية, ويعد الأمن الغذائي مؤشرا لقياس الفقر، ويرتبط بالأمن القومي. لذلك تسعى كل دولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يكفي حاجة سكانها من الغذاء والوصول الى تحقيق فائض، وهذا يعتمد على مستوى التقانة المستخدمة بالعملية الإنتاجية الزراعية التي أصبحت مؤشرا لتطور الزراعة لأنها تؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية كما هو الحال في

الدول المتقدمة، بينما الدول التي تعتمد على الميزة النسبية وقليل من التقانة فإنها تمتاز بضعف الإنتاجية كما هو حال الدول العربية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في ان الوطن العربي يعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن وان الفجوة الغذائية التي تعبر عنه آخذة بالاتساع ، بينما نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة بالانخفاض والتي تعكس التدهور الحاصل في الإنتاج المحلي بسبب حزمة من المعوقات الأرضية والبيئية والمياه وضعف استخدام الحزمة التكنولوجية (بذور, أسمدة, وتقانات الري الحديثة, والهندسة الوراثية) وذلك لضعف إمكانية إنتاجها محليا بالكمية والنوعية المطلوبة ، وضعف إمكانية استيرادها بسبب احتكارها من قبل الشركات الاحتكارية بذريعة حقوق الملكية الفكرية وتوقف الدعم الحكومي تنفيذا لاتفاقيات wto وضعف الاستثمارات الحكومية بظل انخفاض الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية للقطاع الزراعي الخاص ، مقابل الطلب المتزايد على الغذاء بسبب تزايد السكان مما يزيد الاعتماد على الأسواق العالمية لسد العجز الحاصل في الغذاء، وما لهذه الحالة من مخاطر ومشاكل مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب احتكار الغذاء وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية مما يعني هدر عشرات المليارات من الدولارات سنويا لتوفير الغذاء، فضلا عن التبعية الاقتصادية والسياسية.

فرضية البحث :

هناك فجوة غذائية عربية آخذة بالاتساع نتيجة لقصور الإنتاج المحلي عن مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد بسبب حزمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية الداخلية منها (الأرضية، والبيئية، والمياه، والحزمة، التكنولوجية)، والخارجية المتمثلة باحتكار مدخلات الإنتاج (التقانة الزراعية) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تمنع الدعم الحكومي وغيرها ، ولا يمكن سد الفجوة الغذائية إلا عن طريق تدخل حكومي ودعم لاسيما البنى التحتية وإنتاج كل مكونات الحزمة التكنولوجية .

الهدف: يهدف البحث إلى الآتي :

- 1- تشخيص أسباب تدهور الإنتاج الزراعي العربي.
- 2- استشراف مستقبل الزراعة العربية .
- 3- تشخيص آثار اتفاقيات wto في الزراعة العربية.
- 4- توضيح صورة الأمن الغذائي العربي ومخاطره.
- 5- بيان الأموال التي تهدر سنويا لسد العجز الغذائي.
- 6- معرفة درجة الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير الغذاء ومخاطر ذلك.
- 7- معرفة الحلول العربية الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي.

محاور البحث :

- المحور الأول : اهم التحديات الداخلية التي تواجه الزراعة العربية .
المحور الثاني : أهم التحديات الزراعية الخارجية الممثلة في wto .
المحور الثالث : الفجوة الغذائية العربية للمحاصيل الإستراتيجية للمدة 2001-2010.
الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول : أهم التحديات الداخلية التي تواجه الزراعة العربية :

اولا : التحديات الأرضية و البيئية :

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي نحو (167) مليون/هكتار , أي حوالي 41.5% من المساحة الكلية البالغة (402) مليون هكتار , إلا ان الأراضي المزروعة فعلا تقدر بنحو (66.522) مليون هكتار و التي تشكل حوالي 39.8% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة .(1) الا ان هذه النسبة قد انخفضت بشكل كبير بسبب مجموعة من العوامل منها: قلة التخصيصات المالية اللازمة لاستصلاح الأراضي، و عدم توفر المياه للبعض الآخر، وارتفاع الملوحة في مساحات واسعة منها بسبب إتباع أساليب الري القديمة , فضلا عن كون المياه فيها كميات كبيرة من الأملاح و المواد الملوثة , و هذه العوامل أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة و انخفاض الإنتاجية من جهة أخرى .

و العامل الآخر متمثل بالزحف الصحراوي عليها، فضلا عن الزحف السكاني إذ فقدت الدول العربية عشرات الملايين من الدونمات من الأراضي الصالحة للزراعة و المتوفرة لها الحصة المائية و تحولت إلى مناطق سكنية و غالبا ما تقام المدن على أكثر الأراضي خصوبة أو القريبة من الأسواق, ناهيك عن مشاكل الملكية و الحيازة الزراعية .

أما فيما يخص تلوث البيئة فقد تشير بعض الدراسات و التقارير ان معظم الدول العربية تعاني من تلوث كبير في البيئة بسبب مخلفات الحروب وإقامة المشاريع الصناعية غير الصديقة للبيئة و استخدام أسمدة و مبيدات ساهمت في قتل الحشرات من جهة إلا أنها أثرت على تلوث البيئة من جهة أخرى, مما يعني رفع تكاليف الإنتاج الزراعي من جهة و انخفاض الإنتاجية .

ثانيا : المعوقات التي تواجه الموارد المائية العربية :

1- محدودية الموارد المائية :

يبلغ الوارد المائي العربي المتاح حوالي (338) مليار م³ / سنة, يستثمر منه حالياً للصناعة و للزراعة و الاستعمالات الأخرى نحو (170) مليار م³ سنة , وان نسبة ما يستغل منه في القطاع الزراعي يبلغ نحو نسبة 90% حوالي (157) مليار م³ / سنة ,

تليه الاستخدامات المنزلية التي تستحوذ على حوالي (8.50) مليار م³ / سنة , والاستخدامات الصناعية تقدر بنحو (4.7) مليار م³/سنة .وتشير التقديرات إلى ان الوطن العربي , قد يواجه عجزاً قدره (93)مليار م³ عام 2020 يرتفع إلى (259) مليار م³ عام 2030 ويشكل هذا العجز الكبير التحدي الرئيس للتنمية و الأمن القومي العربي مستقبلاً , مما يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنمية الموارد المائية , و ترشيد استخدامها و يتراوح متوسط نصيب الفرد من المياه في هذه الدول بين (500 – 1500) م³ / سنة, و هو أدنى من المتوسط العالمي . (2)

2- مشكلات تلوث المياه :

تعد المخلفات الصناعية السائلة و لاسيما الذوابة منها في المياه أهم أنواع الملوثات الكيميائية على اعتبار ان معظمها مواد شديدة الثباتية لا تتحلل و لا تتفكك في الظروف الطبيعية , كما يحدث التلوث بالمعادن الثقيلة كالرصاص و الزئبق و الكاديوم , و هو أكثر هذه الملوثات سمية عند زيادة كميته في المياه عن نسبة معينة . ويعد التلوث من الأسباب الرئيسة التي تسبب ندرة المياه الصالحة للاستعمال في الشرب و الصناعة و الزراعة . لقد تأثرت الكثير من مياه الأنهار العربية بالتلوث نتيجة حركة التصنيع التي أخذت تتطور في الأقطار العربية و رمي المياه الناتجة من المصانع في مجاري الأنهار مما يسبب التأثير على نقاوتها و عذوبتها , كذلك فأن مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية تؤثر هي الأخرى في تمليح مياه الأنهار و التقليل من صلاحية تلك المياه .

وتتعرض المياه الجوفية للتلوث عن طريق الأملاح الموجودة في التربة الناتجة من مشاكل الصرف الصحي في المدن التي لا تمتلك شبكة مجاري . أو بسبب انسداد الشبكة و تعطل وسائل الصرف الصحي . و ضعف طاقة المحطات على سحب المياه الملوثة , فضلاً عن قدم أنابيب شبكة المياه و تآكلها في المدن , مما يؤدي إلى نضوح المياه الملوثة ببعض العناصر , كما أن خزن النفايات النووية بشكل غير محكم قد يؤدي إلى تلوث المياه على المدى البعيد , و يعد تلوث المياه في الوطن العربي من أبرز الأخطار التي تهدد الموارد المائية , و ذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث مما يؤدي إلى خسائر كميات كبيرة من الموارد المائية السطحية و الجوفية .

ويزداد التلوث بازدياد نفايات الصناعة , و الزراعة, و الإنسان, و تشير الدراسات إلى زيادة حجم مياه الصرف الصحي و الزراعي و الصناعي تبعاً لزيادة الطلب على المياه, ومن المتوقع ان تزداد كميات المياه الملوثة التي تضاف للماء المعد للاستخدام من حوالي (10) مليار م³ إلى (50) مليار م³ في سنة 2025 . فضلاً عن استخدام الكيماويات والمبيدات, وان كل متر مكعب من المياه الملوثة , يلوث (40 – 50) م³ من المياه النظيفة فنسبة تركيز النترات ترتفع في مياه مصر إلى (340)

جزء في المليون و ما يقارب ذلك في العديد من الدول العربية , في حين لا يجب ان تزيد نسبتها في مياه الصرف عن (45) جزء من المليون.(3)

3- اعتماد طرق تقليدية في الري :

لا زالت طرق الري المستعملة في الأراضي المروية تعتمد الأساليب التقليدية المتمثلة في إغراق أو غمر الحقول المروية و نقل الماء من الأنهر الرئيسية عبر قنوات اعتيادية , فضلا عن طريقة الحراثة التي تتمثل باستخدام القلاب الذي يصل إلى عمق أكثر من (50) سم في التربة , مما يؤدي إلى استنزاف كميات كبيرة جدا من المياه.

ان الطرق التقليدية, تسبب تدهورا كبيرا في المياه , فقد ذكرت إحدى دراسات منظمة الغذاء و الزراعة الدولية , بان الهدر بالمياه ' نتيجة لسقي الأراضي الزراعية المستغلة يقدر بنسبة 15% خسائر أثناء عملية الري , نسبة 15% خسائر في نظام الري , نسبة 25% خسائر الاستخدام في الحقل أي ان كفاءة الري لا تتعدى نسبة 45% و مجموع الهدر يبلغ نسبة 55% , كما أشارت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى ان كمية المياه التي تستعمل في ري الهكتار الواحد تبلغ 12 ألف م³ / سنويا , في حين يكفي للهكتار الواحد 7500 م³ / سنويا من المياه اذا ما تم تنظيم الري.(4)

يتضح لنا من ذلك ان هناك إمكانيات واسعة لزيادة الأراضي الزراعية التي تروى بمياه الأنهار , و يمكن زيادة مساحة الأراضي الحالية و البالغة (9) مليون هكتار إلى (17.5) مليون هكتار من الأراضي الزراعية , و هذا يساعد في معالجة مسألة نقص الغذاء و التقليل من حجم الفجوة الغذائية , و يزيد من زراعة مساحات الأراضي الزراعية غير المستغلة .

4- اتخاذ معظم دول المنبع المياه وسيلة ضغط سياسي واقتصادي على الدول العربية وعدم احترامها للاتفاقيات والقوانين والأعراف الدولية التي تنظم مياه الأنهر الدولية.

5- المشاكل المتعلقة بالمياه الجوفية :

للمياه الجوفية أهمية كبيرة في الدول ذات الندرة في المياه السطحية , و تستمد المياه الجوفية معظم مياهها من المياه السطحية ومياه الامطار التي تنفذ إلى باطن الأرض , و مصادر تغذية المياه الجوفية كافة تأتي من السقوط و الترشيح و التسرب من الأنهار و البحيرات , كما يساهم المأ الاصطناعي من مياه الري الفائضة و الضائعات بالتسرب و المياه اليافعة المصاحبة للانفجارات البركانية كمصادر أخرى للمياه الجوفية .
ويقدر الخزين المتجدد والإستراتيجي من الموارد المائية الجوفية في الأقطار العربية بحوالي (41889) مليار م³ بالنسبة للخزين المتجدد, (14217) مليار م³ للخزين الإستراتيجي .(5)

ثالثا : تحديات الحزمة التكنولوجية الزراعية :

تشير العديد من الدراسات الى ان الانخفاض الشديد لمستوى كثافة التكنولوجيا في الزراعة العربية بالمقارنة بما هو حاصل في البلدان المتقدمة قد أدى إلى انخفاض كفاءة الزراعة العربية عنها في البلدان المتقدمة بمقدار 14% .(6) وفيما يأتي عرض لأهم مكونات الحزمة التكنولوجية :-

❖ المكننة الزراعية :

تؤكد الدراسات على الأهمية الكبيرة للمكننة الزراعية التي تزيد إنتاجية العمل بمقدار (80) ضعفا , وزيادة إنتاجية الأرض و تقليل التكاليف , إلا ان الإحصائيات العربية في جدول (1) تشير إلى ان هناك عجز كبير في الساحبات وان المتاح (570) ألف ساحة كمعدل للمدة (2005-2008) بينما العجز قدره (605) ألف ساحة وفقا للمعدل العالمي للساحبات باعتبار ان كل ساحة مخصصة إلى 55 هكتار, أما فيما يخص الحاصدات فان

الوطن العربي يمتلك (42392) حاصدة كمعدل للمدة نفسها و هناك عجز قدره (148) ألف حاصدة باعتبار ان المقياس العالمي هو حاصدة لكل 345 هكتار , و تمتاز الحاصدات بسرعة اندثارها وان تقادم الحاصدة سيؤدي إلى كثرة الفاقد عند الحصاد بسبب بقاء كميات كبيرة من الحبوب مع التبن ، فضلا عن عدم كفاية الحاصدات سيؤدي إلى تأخير حصاد الحقل عن مواعده المحدد مما يؤدي إلى سقوط كميات كبيرة من الحبوب , وتقدر نسبة الفاقد أثناء الحصاد بـ 2.4% .(7)

ومن الجدير بالذكر ان نشير إلى ان الصناعات العربية للساحبات و الحاصدات لا تلبي الحاجة الفعلية مما يعني استمرار الاعتماد على الدول الصناعية لتوريد هذه المستلزمات ، فضلا عن أنها اقل كفاءة من مثيلاتها المصنعة في الدول المتقدمة.

الجدول (1)

يوضح عدد الساحبات و الحاصدات الزراعية في الوطن العربي للمدة (2005 – 2008)

الساحبات	الحاصدات	الحاصدات والساحبات السنوات
536558	39118	2005
567810	42353	2006
582540	44799	2007
597154	45702	2008

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات العربية, الخرطوم 2009, المجلد رقم (29).

❖ الأسمدة:

اصبحت تقانة الأسمدة المتطورة احد المتغيرات الأساسية في المعادلة الإنتاجية الزراعية , إذ أثبتت التجربة و الحقائق الميدانية ان تقانة التسميد المتطور تأتي في قمة العوامل التي تحقق زيادة في الإنتاج الزراعي , و تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى من ارض , وماء , وبذور الخ .

وتشير الفاو إلى ان الأسمدة كانت وراء (55%) من الزيادة الكبيرة في الإنتاجية الزراعية التي تحققت خلال السنوات(1965-1976) , ففي ايرلندا و هولندا, بلغت (2) طن / دونم كمتوسط للمدة(1992-1994) لاستخدامها أعلى معدلات التسميد, حيث بلغ معدل التسميد (175) كغم/دونم إلى جانب عوامل أخرى أكثر تقدما تقنيا في العالم. (8)

ووفقا للإحصائيات في الجدول (2) فان معدل إنتاج الوطن العربي (7700) ألف طن/سنويا من الأسمدة الفوسفاتية للمدة(2005-2008) بينما الحاجة الفعلية هي (12951) ألف طن/سنويا مما يعني وجود عجز مقداره (5) مليون طن/سنويا يتطلب استيرادها من الخارج ,ولكن إذا تم اعتماد معدل الكمية العالمية في التسميد والتوسع في الزراعة فستكون الحاجة اكبر من تلك بكثير, أما الأسمدة الازوتية فقد بلغ معدل الإنتاج المحلي للمدة نفسها (18500) ألف طن/سنويا ، بينما الحاجة الفعلية (25500) ألف طن مما يعني وجود نقص قدره (7) مليون طن سنويا , اتضح ان هناك نقص كبير في الأسمدة يقدر(12)مليون طن سنويا ،فضلا

عن ان بعضها اقل كفاءة وفاعلية مقارنة بالأسمدة المنتجة في الدول المتقدمة ، وقد ادى النقص في الكمية والنوعية غير الجيدة الى زيادة الانتاجية بحدود 20% في الوطن العربي. (9)

الجدول (2)

إجمالي الأسمدة المنتجة والمستوردة في الوطن العربي للمدة (2005-2008) الكمية/ألف طن

المجموع الكلي المنتج+ المستورد	المجموع	الأسمدة الاوزوتية		المجموع	الاسمدة الفوسفاتية		الاسمدة السنوات
		المستوردة	المنتجة محليا		المستوردة	المنتجة محليا	
27915	19848	1132	18716	8067	142	7925	2005
28627	20225	1281	18944	8102	156	7946	2006
26738	18930	1352	17578	7807	131	7676	2007
27129	19546	1396	18150	7583	193	7390	2008

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم 2009، المجلد رقم (29).

❖ المبيدات:

لم تعطي الدول العربية الأهمية المطلوبة لصناعة المبيدات وما تم إنتاجه لا يلبي الحاجة من حيث الكم والنوع وظلت الزراعة العربية معتمدة على الشركات العالمية لتوريد المبيدات ، و التي أصبحت عملية توريدها تحت رحمة الشركات الاحتكارية و التي دخلت تحت طائلة حقوق الملكية الفكرية، ولا يعرف حجم الأضرار الناجمة عن استخدام البعض منها وما ينتج منها محليا لا يرتقي إلى مستوى المبيدات التي تنتجها الشركات العالمية.

ويشير الجدول (3) إلى ارتفاع التخصيصات المالية اللازمة لاستيراد المبيدات وبكل أنواعها حيث ارتفعت من (611) مليون دولار عام 2005 إلى 846 مليون دولار عام 2008 وهذا الارتفاع الكبير الحاصل في قيمة المستوردات من المبيدات يعكس ارتفاع أسعارها في الدول المتقدمة و شركاتها الاحتكارية بظل حقوق الملكية الفكرية ، فضلا عن ازدياد الكميات اللازمة للزراعة مما يعكس حجم التلوث الحاصل في البيئة الزراعية العربية، وخسارة الاموال الطائلة في شرائها والتي كان بالإمكان الاستفادة منها في تطوير صناعة السماد العضوي الذي يقلل من خطر الآفات الزراعية

ويعد صديقا للبيئة. علما ان عدم مكافحة الحشرات والادغال من شأنه تخفيض الانتاجية الى 50% فضلا عن رداءة النوعية. (10)

الجدول (3)

قيمة الواردات العربية من مبيدات الأعشاب والمبيدات الفطرية والحشرية والمطهرات والمبيدات للمدة (2005 - 2008) ألف دولار

المجموع	مطهرات ومبيدات	المبيدات الحشرية	المبيدات الفطرية	مبيدات الأعشاب	نوع المبيد السنوات
611934	316262	147920	72466	75286	2005
675332	353828	150783	84527	86194	2006
737132	425523	130946	90004	90649	2007
845994	509458	128318	97889	110329	2008

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, الخرطوم 2009, المجلد رقم (29).

❖ البذور المحسنة و التقاوي وسلالات الحيوانات :

شكّلت تقانة البذور محور (الثورة الخضراء) التي انطلقت في عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي , إذ ركزت على عدد محدود من المحاصيل الرئيسية والتصديرية (القمح , الرز , الذرة الصفراء) بالاعتماد على البذار المحسن لأصناف (القمح المكسيكي , الرز الفلبيني , الذرة الصفراء الهجينة) , و بأقل من عشر سنوات من عام 1965 إلى عام 1973 , قفزت المساحات المزروعة بالاقماح عالية الإنتاجية في الشرق الأقصى بسرعة مثيرة , منتقلة من (36) ألف دونم إلى (60) مليون دونم , أي (1666) ضعفا , كما قفزت مساحات الرز العالي الإنتاجية من (96) ألف دونم إلى (68) مليون دونم , أي (347) ضعفا , و استمر ارتفاع الإنتاجية الزراعية بصورة مذهلة في العديد من دول آسيا , فقد زرع الصينيون عام 1990 مساحات اقل من الحبوب (370) مليون دونم مقارنة بعام 1980 (378) مليون دونم , في واحدة من أكثر الطفرات إنتاجية على الإطلاق , إلا ان الملاحظ ان الدول العربية لم تعطي الأهمية المطلوبة لإنتاج البذور المحسنة بسبب ضعف الاهتمام بالمراكز البحثية المتخصصة بالإنتاج وما أنتج لا يسد إلا نسب متدنية جدا من الحاجة الفعلية , فضلا عن كونها اقل إنتاجية من مثيلاتها الأجنبية وكان الاعتماد على الاستيراد من الخارج وهنا تكمن المعضلة لأنها تدخل ضمن اتفاقيات وحقوق الملكية والاحتكار فضلا عن ارتفاع أسعارها. (11)

❖ تقانات الري :

تؤدي تقانات الري المتطورة دورا هاما في تهيئة متطلبات الري ولاسيما للأصناف عالية الإنتاجية إذ حققت الارتقاء بغلة الدونم , و بهذا الصدد تشير دراسات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و

الأراضي القاحلة (اكساد) إلى الزيادة المضطردة في الإنتاج مع زيادة كمية مياه الري التكميلي , إذ أدى توفير (739) ملم من مياه الري التكميلي إلى زيادة إنتاجية الحنطة بنسبة (67%) في الأردن , وكذلك أدى توفير (36 - 215) ملم من مياه الري التكميلي إلى زيادة في إنتاجية الحنطة تراوحت بين (46%) و (79%) في سوريا , كما أكدت التجارب ان إضافة (60) كغم من سماد النتروجين مع مياه الري التكميلي ضاعفت الإنتاجية من الحنطة بنسبة (278%) . (12)

ومما تجدر الإشارة إليه ان هناك نقص كبير جدا في استخدام هذه التقانة في الدول العربية على الرغم من أهميتها ولا زالت معظم الزراعة تسقى وفق أساليب الري القديمة .

❖ ضعف الاستثمارات الزراعية الحكومية:

من المعلوم ان الاستثمارات الحكومية العربية الموجهة إلى القطاع الزراعي ضعيفة ولا تتناسب مع حجم التحديات وطبيعة الأراضي وما تحتاجه من عمليات استصلاح وغسل وتعديل التربة وغير ذلك, و مشاريع الري و البزل و الخزانات و السدود, الحزمة التكنولوجية وما تحتاجه من مبالغ مالية كبيرة جدا , البنى التحتية الزراعية التي تنتشر حيثما انتشرت الزراعة , البحث و التطوير الذي يعد الركيزة الأساسية للتطور فضلا عن الاستثمار في مجال الإرشاد و المؤسسات التي تخدم القطاع الزراعي .

وتشير الدراسات إلى ان الاستثمار الحكومي في البنى التحتية الزراعية بنسبة 1% يؤدي إلى تشجيع استثمار القطاع الزراعي الخاص بمقدار 6%. (13)

كذلك نجد ان القطاع الزراعي الخاص العربي لا يمتلك الإمكانيات المالية التي تؤهله لاستثمار مبالغ مالية كبيرة في هذا القطاع, ولاسيما ان معظم امواله المخصصة لقطاع الزراعة تصرف على شراء المستلزمات الزراعية بكافة انواعها من الخارج.

المحور الثاني : اهم التحديات الزراعية الخارجية الممثلة في الـWTO

هناك مجموعة من الاتفاقيات والمبادئ الزراعية التي شرعتها WTO والتي أصبحت معوقات

ومحددات وقيود على الزراعة العربية ومنها الاتي:

● الغاء الدعم الحكومي:

يتوقع ان يؤدي إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية (دعم المزارعين + دعم الصادرات) ، إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والسكر والحبوب ، إذ ان معظم الدول العربية مستوردة لهذه المنتجات بشكل كبير . ويقدر الخبراء انه من المتوقع ان ترتفع أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية بنحو (10%) ، نتيجة تحرير التجارة في قطاع السلع الزراعية ، فضلا عن ان كمية الاستيراد ستزداد

نتيجة لزيادة عدد السكان ، وعدم مجاراة النمو في مجال الزراعة للزيادة السكانية التي تزداد بنسبة مرتفعة ، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية ، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم في الدول العربية ان الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية على التجارة في الدول النامية بالذات ، سوف يعتمد على تركيبة التجارة الخارجية لهذه الدول ، فعلى المدى القصير ستعاني الدول المذكورة خسائر كبيرة

تتمثل بزيادة فاتورة الاستيراد ، وذلك لان الصادرات الزراعية ستحتاج مزيدا من الوقت ليتم زيادة الإنتاج ، عن طريق إعادة استخدام الموارد الزراعية طبقا للأسعار الدولية الجديدة المتوقع ارتفاعها وهذه الحالة تعتمد على مرونة الإنتاج الزراعي العربي في دفع عجلة الإنتاج ، ولاسيما الغذائي نحو الأمام بقفزات متسارعة

مواكبة للسوق العالمية ، ولذلك فان معظم الدول العربية لا تستطيع دفع الإنتاج الزراعي فيها ، بسبب ضيق قاعدة الموارد ، وضعف الاستثمارات الزراعية وغيرها ، وستكون هذه الآثار السلبية اشد وطأة عليها.(14)

• حقوق الملكية الفكرية:

من المتوقع حصول زيادات في أسعار مستلزمات الإنتاج ، ولاسيما تلك المتعلقة بمدخلات الإنتاج الزراعي ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، والتي تمنع أي تبادل تجاري بدون اتفاق مسبق ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف ، مثل البذور المحسنة أو تقاوي البطاطا والمبيدات أو أفراخ الدواجن ، وهي تقانة خاضعة لقواعد حقوق الملكية الفكرية ، ولا يجوز التعامل معها إلا عن طريق اتفاقيات مسبقة بين أطراف البيع والشراء أو إجازات التصنيع ، مما قد يترتب على ذلك نقص استيرادات مستلزمات الإنتاج الضرورية وزيادة مخاطر تدهور الإنتاجية الزراعية . كما ان اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، يفرض مستويات حماية عالية لتلك الحقوق تفوق عما كان سائدا في الاتفاقيات التي قبلها ، الأمر الذي يترتب عليه تحويلات مالية ضخمة من الدول العربية إلى الدول المتقدمة ، للحصول على تلك الحقوق ، أو نتيجة للتعويضات في استخدام براءات الاختراع في تطوير القطاع الزراعي ربما يؤدي هذا إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية لبرامج التنمية ، وعلى وجه الخصوص تلك البرامج المتعلقة بالتطوير والتحديث التقني الزراعي.

• القدرات التنافسية

بالنسبة للدول العربية عامة فان الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة منافستها سعريا في أسواق الدول المتقدمة وذلك بسبب عدم تكافؤ القدرات التنافسية لضعف القدرات التنافسية العربية حاليا ، مقارنة بالدول المتقدمة لأسباب عدة من أهمها: (15)

أ- ان معظم مدخلات الإنتاج الزراعي مستوردة ويتوقع استمرار استيرادها مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلي .

ب- محدودية الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية ومعظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية ، كما ان معظم هذه الدول تعد من اكبر مستوردي الحبوب ولاسيما القمح والمواد الغذائية الأخرى ، الأمر الذي يترتب عليه أنها ستدفع ثمنا أكثر لما تستورده ، لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي على اثر رفع الدعم .

ج- ضعف كفاءة الجودة في منتجات الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة لتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي بدرجات مرتفعة في الدول المتقدمة .

د- التطور التكنولوجي الذي أدى إلى خفض الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة الأيدي العاملة للدول العربية ، التي تعتمد على تصدير منتجاتها على أساس انخفاض تكلفة الأيدي العاملة وذلك

بتأثير التطور في استخدام الهندسة الوراثية في استنباط انواع جديدة من البذور عالية المحصول ، واستحداث وسائل جديدة للري مع تطوير صناعة الأسمدة .

هـ- تشدد الدول المتقدمة في تطبيق معايير الصحة والصحة النباتية ، والمواصفات والمقاييس الفنية على الواردات الزراعية من الدول الأخرى ومنها الدول العربية ، إذ تتضمن هذه المعايير العديد من الشروط التي يصعب على الدول العربية تطبيقها ، وبذلك فهي تحقق استفادة من مميزاتة في تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ، فضلا عن تقدمها العلمي والتكنولوجي ، لذلك عندما يتم تطبيق معايير واحدة على مجموعتين مختلفتين من الدول من حيث طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيها ، ودرجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي ، ينشا عنها حتما اختلافات نسبية أو جوهرية عند تقدير الآثار أو النتائج المترتبة على تطبيق تلك الاتفاقيات .

• مبادئ الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وفقا إلى WTO

لقد أكدت اتفاقيات WTO بالتزام حكومات الدول التي وقعت على الاتفاقية التجارية بإيقاف كل أشكال الدعم الحكومي إلى القطاع الزراعي ، وقد التزمت الدول العربية وعلى الفور بذلك ، بينما لم تلتزم حكومات الدول المتقدمة بذلك وقدمت كل أشكال الدعم إلى القطاع الزراعي وبأساليب غير مباشرة وكما موضح بالجدول (4).

الجدول (4)

مقدار الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في بعض الدول للأعوام (1995-2000-2005-2010) القيمة: مليون دولار

السنة				الدولة
2010	2005	2000	1995	
2016	1976	1280	2129	استراليا
9869	8388	5855	5738	كندا
166212	150501	99591	139347	الاتحاد الأوروبي
60818	59568	67693	97619	اليابان
5942	6430	8788	6711	المكسيك
15630	13924	10704	6237	تركيا
116325	109680	96177	68154	الولايات المتحدة

المصدر:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية , ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية و أثارها على الأمن الغذائي العربي , الجمهورية التونسية , 11- 13 نوفمبر 2008, الخرطوم يناير , 2009 , ص56.
- أما بخصوص مصدر عام 2010 , فتم الحصول عليه من شبكة الانترنت .

ان إلغاء الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وفقا لاتفاقيات WTO سنتضرر منه الدول النامية و العربية

حصرا أما الدول المتقدمة فلن تتضرر للأسباب الآتية (16) :

- 1- ان الدول المتقدمة لم تلتزم بهذه البنود و استمرت بتقديم مليارات الدولارات سنويا للقطاع الزراعي في مجال البنى التحتية و المراكز البحثية و كل ما من شأنه تقليل التكاليف لمدخلات الإنتاج و كما موضح في الجدول (4) إذ ارتفع الدعم الأمريكي من (68) مليار دولار عام 1995 إلى (96) مليار دولار عام 2000 و إلى 109 مليار دولار لعام 2005 والى 116 مليار

دولار عام 2010 على الرغم من الأزمة المالية العالمية ، كذلك الحال بالنسبة للدول المتقدمة ولو بنسبة مختلفة .

- 2- امتلاك القطاع الزراعي الخاص في الدول المتقدمة للإمكانيات المالية و الفنية و العلمية و التكنولوجيا التي تؤهله لزيادة الإنتاج وتطويره .

3- طوال عقود من الزمن قدمت حكومات الدول المتقدمة مئات المليارات من الدولارات للبنى التحتية و المراكز البحثية و كل ما من شأنه ان يخفض تكاليف الإنتاج الزراعي ويسهم في رفع القدرات التنافسية .

4- التزام الدول العربية و على الفور بإلغاء الدعم عن القطاع الزراعي .في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الزراعي الخاص من ضعف الإمكانيات المالية و الفنية و العلمية والتكنولوجية . والذي هو بأمس الحاجة إلى الدعم وفي كافة المجالات .

- 5- ضعف المراكز البحثية الزراعية في الدول العربية .

- 6- هشاشة البنى التحتية الزراعية في معظم الدول العربية .
7- عدم قدرة الدول العربية على إنتاج مكونات الحزمة التكنولوجية الزراعية.

نستنتج مما تقدم مزيداً من التخلف والتدهور للزراعة العربية وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي العربي .

• **حرية انتقال رؤوس الأموال:**

تنص مبادئ WTO على حرية انتقال رؤوس الأموال و منها الاستثمارات المباشرة في الزراعة من أموال وتكنولوجيا و خبرات و هنا يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لن يأتي إلى الدول العربية للأسباب الآتية (17) :-

- 1- ضعف وهشاشة البنى التحتية والتحديات المائية والبيئية مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج .
 - 2- ضعف فاعلية السياسة المالية و النقدية .
 - 3- معدلات التضخم المرتفعة.
 - 4- فشل السياسات التنموية الزراعية العربية.
 - 5- الفساد الإداري و المالي.
 - 6- الاضطرابات السياسية في معظم الدول العربية وامكانية حدوث ثورات وانقلابات تزعزع من امكانية استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تبحث عن الاستقرار السياسي والامني بالدرجة الاساس.
- وهذه تمثل الأسباب الذاتية أما الأسباب الموضوعية فتتمثل بالاتي:**

1- ان الدول المتقدمة تعاني من فائض في الإنتاج الزراعي فهي تفتش عن أسواق لتصريفه ولا تفتش عن أماكن للزراعة.

2- العمل بكل الوسائل الممكنة لكي تبقى الدول العربية أسواق لتصريف فائض الغذاء العالمي.

المحور الثالث: الفجوة الغذائية العربية للمحاصيل الإستراتيجية للمدة 2001-2010.

يقصد بالأمن الغذائي في اعم صوره ((الحالة التي يتسنى فيها لكل إنسان في كل وقت وحين الحصول على غذاء مأمون وغني بالعناصر المغذية كي يعيش حياة موفورة الصحة والنشاط)) ، (18) وهذا يعني ان يعيش الإنسان حياة بعيدة عن مخاطر سوء التغذية أو الموت جوعاً. والجوع مظهر من مظاهر انعدام الأمن الغذائي، لذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي كاصطلاح أول من عرفه

الفرد وبعدها المجتمع ثم تبنته الدولة ليكون مرادفا لمصطلحات أخرى كالأمن القومي والأمن الإستراتيجي والأمن الاجتماعي.

مما تقدم يتضح لنا ان الأمن الغذائي أصبح من وظائف الدولة الأساسية بحيث ينبغي ان تتبنى الدولة سياسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع واتخاذ التدابير الكفيلة من اجل ضمان الإمدادات الغذائية للأفراد في الأوقات والظروف كلها.

ومن هنا جاء تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية. (19)

نستنتج مما تقدم بضرورة ان تسعى كل دولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يكفي حاجة سكانها من الغذاء والوصول إلى تحقيق فائض في ذلك على ان يراعى مبدأ الميزة النسبية لتلك الدول في إنتاج السلع وان تكون

لمنتجاتها القدرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية ، فمفهوم الأمن الغذائي لا يعني ان تنطوي الدولة على نفسها وتتعزل عن العالم فلا توجد دولة اليوم لا تصدر ولا تستورد العديد من المواد الغذائية بما في ذلك الدول المعروفة بالفائض الغذائي.

كما ان مفهوم الأمن الغذائي لا يعني ان تتولى الدولة إنتاج كل ما تحتاجه من غذاء محلي دون الأخذ بالحسبان جدوى ذلك من الناحية الاقتصادية، كما يجب ان تسعى إلى تحقيق مخزون كاف من الغذاء يكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لتأمين الغذاء في الظروف غير الطبيعية كالأزمات والكوارث الطبيعية .

وفي الوطن العربي الذي يعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يعني نقص الغذاء الدائم الذي نشأ عندما أصبح المخزون أو الإمداد الغذائي غير كاف وبصورة مستديمة وبالتالي عدم تأمين التغذية الكافية للأفراد ويظهر تأثيره في الطبقات الاجتماعية التي تفتقر إلى القوة الشرائية اللازمة للحصول عليه ويعد الوطن العربي منطقة عجز غذائي ويعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي المتمثل في عدم تأمين الغذاء أو عدم توفر الغذاء الكافي للسكان والتي يمكن تعريفها ((الخوف من ان كمية الغذاء لا تلبى المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في مدة زمنية معينة)) (20).

ان من أهم مظاهر انعدام الأمن الغذائي العربي ، هو وجود عجز غذائي في إنتاج المواد الغذائية وعدم القدرة على تغطية الحاجات الاستهلاكية وبالتالي تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي وما يترتب على ذلك من اللجوء إلى الاستيراد من الخارج. فلا يوجد أي بديل في عالم اليوم الذي يشهد عدم التكافؤ والاحتكارات للحزمة التكنولوجية الزراعية كمدخل أساسي للقدرة التنافسية الزراعية تحت مسميات عده منها حقوق الملكية الفكرية والمعاهدات الاتفاقيات الزراعية الخاصة وغيرها من جهة واحتكار فائض الإنتاج من جهة أخرى ، في عصر الانفتاح والعولمة والحرية التجارية التي هي أكذوبة القرن الحادي والعشرين. والحال هذا فلا بد للأقطار العربية من العمل وبالوسائل كلها الممكنة على تنمية مواردها الغذائية وإلا فإن المجاعة هي البديل أو الوقوع تحت رحمة الاحتكارات الدولية للغذاء.

ان المؤشر الأساسي لذلك هو وضع الفجوة الغذائية العربية التي كشفت عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي وذلك عن طريق قياسها بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية وبين المنتج محليا ، فكلما زاد الفرق بينهما دل ذلك على عدم

قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الأفراد من الغذاء. وان الفجوة الغذائية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الغذائي إذ ان اتساعها يسبب ازدياد حالة انعدام الأمن الغذائي وبالتالي انخفاضاً في درجة الأمن الغذائي للوطن العربي، ولتوضيح ذلك فقد تم اختيار مجموعة محاصيل الحبوب الإستراتيجية باعتبارها أهم مكونات الغذاء وارتباطها بالأمن الغذائي.

اذ اتضح من الجدول (5) ان الإنتاج المحلي العربي من الحبوب الإستراتيجية اخذ بالتذبذب من سنة لأخرى ، فقد ارتفع من (43) مليون طن عام 2001 وارتفع إلى (62) مليون طن عام 2006 لكنه اخذ بالانخفاض إلى ان وصل (44) مليون طن عام 2010. وهذا مؤشر خطير جدا يظهر الآثار السلبية

للتحديات الزراعية العربية من أراضي ومياه وبيئة وحزمة تكنولوجية وضعف البنى التحتية وانخفاض الاستثمارات الحكومية . والنتيجة ازدياد في الكميات المستوردة والتي اتسمت بالتذبذب تبعا لتذبذب الإنتاج المحلي لكنها أخذت بالارتفاع التدريجي فقد ارتفعت من (45) مليون طن عام 2001 إلى (54) مليون طن عام

2005 لكنها انخفضت إلى (51) مليون طن عام 2006 بسبب الارتفاع الكبير في الإنتاج المحلي، لكنه ارتفع إلى (62) مليون طن عام 2010 وهذه كمية مخيفه وتعكس حجم التدهور بالإنتاج الزراعي من جهة وارتفاع الطلب من جهة أخرى ، وتعكس حجم الاعتماد على الخارج بما فيه من مشاكل امن غذائي وسياسي واقتصادي وهدر كبير لرؤوس الاموال.

وما يؤكد ذلك حجم المتاح للاستهلاك الذي أظهره الجدول (5) والذي يمتاز بالتذبذب بظل الارتفاع إذ ارتفع من (87) مليون طن عام 2001 إلى (110) مليون طن عام 2006 الا انه اخفض إلى (102) مليون طن عام 2008 لكنه ارتفع إلى (106) مليون طن عام 2010.

وما نسبة الاكتفاء الذاتي إلا مؤشرا على انعدام الأمن الغذائي العربي التي أظهرها الجدول والتي تتسم بالتذبذب والانخفاض التدريجي تبعا لتذبذب الإنتاج المحلي وانخفاضه، إذ أخذت النسبة بالارتفاع من (48%) عام 2002 إلى (56%) عام 2006 إذ وصل الإنتاج المحلي أعلى مستوياته، إلا أنها أخذت بالانخفاض التدريجي إلى ان وصلت (41%) عام 2010 وهي أدنى نسبة في مدة الدراسة. وان هذه النسبة تعكس مدى اعتماد الأمن الغذائي العربي على الأسواق العالمية.

الجدول (5)

واقع إنتاج واستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب الإستراتيجية في الوطن العربي للمدة (2010-2001) الكمية ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي	الاستيراد	التصدير	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
2001	43840	45761	1870	87731	49%
2002	46349	52380	2387	96342	48%
2003	55392	47551	2576	100368	55%
2004	53228	46211	3002	96437	55%
2005	52549	54261	3678	103132	53%
2006	62025	51588	3428	110185	56%
2007	49759	57176	3315	103620	48%
2008	46679	58778	2624	102625	45%
2009	45912	59116	2023	103005	42%
2010	44011	62124	1084	106147	41%

المصدر:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 27، 28، 26.

- بالنسبة لعامي 2009 و2010 تم الحصول عليها من الانترنت.

ملاحظة:

- 1- ان المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي + صافي التجارة الخارجية.
 2- نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي / المتاح للاستهلاك x 100%

الميزان السلعي لمجموعة الحبوب الإستراتيجية

اما فيما يتعلق بالميزان السلعي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية في الوطن العربي فقد وضحتها الجدول (6) حيث ان قيمة الصادرات العربية متذبذبة ومنخفضة ، فقد ارتفعت من (402) مليون دولار عام 2001 لتصل إلى أعلى مستوى لها (875) مليون دولار وذلك عام 2007 إلا أنها انخفضت إلى (832) مليون دولار عام 2010 ان هذه القيم المنخفضة تعكس حجم الكميات المصدرة من مجموعة الحبوب فضلا عن انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وذلك لانخفاض جودتها بسبب ضعف التقانة وبالتالي ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية حتى في الفترة التي ارتفعت فيها أسعار الغذاء العالمية.

أما عن قيمة الاستيرادات لمجموعة الحبوب فقد ارتفعت من 7112 مليون دولار عام 2001 إلى (21096) مليون دولار عام 2010 أي تضاعفت ثلاث مرات خلال عشر سنوات ، والملاحظ ان الارتفاع الكبير الذي حصل في السنوات 2001-2010 كان ناتجا عن ازدياد الكميات المستوردة وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية لاسيما اثناء الأزمة العالمية للغذاء عام 2008 وما تلاها ، وان ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن تخفيض الدعم الحكومي في الدول المتقدمة وفقا لمبادئ wto، فضلا عن سحب كميات كبيرة من المخزون الإستراتيجي العالمي للحبوب وتحويله لإنتاج الوقود الحيوي .

لقد اتضح من الميزان كم هي المليارات التي تهدر سنويا لاستيراد الحبوب ،ومما تجدر الإشارة إليه هو ان إجمالي قيمة الصادرات العربية من الحبوب بلغ (6833) مليون دولار للمدة 2001-2010، بينما كانت قيمة إجمالي الاستيرادات (127442) مليون دولار للمدة نفسها ،هذا وقد بلغ العجز في

الميزان لهذه المجموعة (120609) مليون دولار للمدة نفسها ، ويمكن القول ان الوطن العربي قد أهدر (120) مليار دولار لاستيراد الحبوب خلال عشر سنوات ، ولكن عند مقارنة هذا المبلغ بفترة سابقة نجد ان الوطن العربي قد استورد كل أنواع الغذاء بمبلغ (136) مليار دولار للمدة 1970-1990 وهذا يعكس لنا خطورة الأمن الغذائي العربي و والتدهور الحاصل في الزراعة وعدم تحقيق مستوى نمو في الإنتاج المحلي يمكن ان يواكب نمو السكان من جهة وهذا المبلغ الضخم يعكس الكميات الكبيرة المستوردة وأسعارها العالية

الجدول (6)

الموازن السلعية لمجموعة الحبوب في الوطن العربي للمدة (2001-2010)/مليون دولار.

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان السلعي
2001	402	7112	(6710)
2002	496	7962	(7462)
2003	497	7507	(7009)
2004	688	9194	(8505)
2005	708	9893	(9185)
2006	736	9778	(9041)
2007	875	15381	(14505)
2008	803	19101	(18197)
2009	796	20418	(19622)

(20264)	21096	832	2010
(120609)	127442	6833	المجموع

المصدر:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلدات 26،27،28.
- السنين 2010،2009 تم الحصول عليها من الانترنت.

لما تقدم من عرض لحقائق ووقائع ذاتية وموضوعية يمكن عن طريقها استشرف مستقبل الأمن الغذائي العربي والحكم على ان مخاطر الأمن الغذائي العربي أخذة بالاتساع لان الفجوة الغذائية أخذة بالاتساع ولا يوجد بالأفق ما هو مخالف لذلك ومبنية على تحديات ذاتية وأخرى موضوعية مرتبطة بالدول المسيطرة على الزراعة كمدخلات ومخرجات وكالاتي:

أولا : التحديات الذاتية وتتلخص بالاتي:-

- 1- حجم وتعقيد التحديات الزراعية العربية الداخلية ، المتمثلة بمشاكل الأرض والتصحر والتلمح والزحف السكاني على أفضل الأراضي خصوبة ومشاكل الملكية والحيارة.
- 2- مشاكل المياه من حيث الكم والنوع حيث ارتفاع درجة الملوحة والتلوث بسبب رمي مخلفات المدن والصناعة والزراعة في مجرى الأنهار، وضعف استخدام تقانات الري الحديثة ، فضلا عن عدم التزام واحترام دول المنبع للأنهر العربية باتفاقيات تقسيم المياه واستعمالها كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد الدول العربية ، هذا وتشير التوقعات بان العجز المائي في الوطن العربي سيكون (90)مليار م3 عام 2020 يرتفع إلى (250)مليار م3 عام 2030.
- 3- مشاكل الحزمة التكنولوجية (التقانة الزراعية المتمثلة بالمكننة والأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات وسلالات الحيوانات والجينات الوراثية وتقانات الري الحديثة، إذ اتضح من البحث ان الدول العربية تعاني من نقص كبير في مكونات الحزمة التكنولوجية من حيث المنتج محليا والتي
- 4- تنسم بضعف كفاءتها مقارنة بالمنتج العالمي، وانخفاض عددها وكمياتها والتي لا تتناسب مع حجم الزراعة العربية وعدم اهتمام الحكومات العربية بها، فضلا عن مشاكل استيرادها من الخارج لأسباب منها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات والمعاهدات الزراعية المسبقة والأسعار وغيرها من المحددات والعراقيل.
- 5- ضعف الاستثمارات الزراعية العربية على البنى التحتية الزراعية والبحث والتطوير مما انعكس سلبا على استثمارات القطاع الزراعي الخاص ، وهنا تشير بعض المصادر إلى ان الاستثمار الحكومي بمقدار 1% على البنى التحتية من شأنه تحفيز الاستثمار الخاص بمقدار 6%.
- 6- إيقاف كل أشكال الدعم الحكومي للقطاع الزراعي استجابة لاتفاقيات wto التي ألزمت كل الدول الأعضاء برفع الدعم ، حصل هذا في الوقت الذي كانت فيه الزراعة العربية بأمس الحاجة إلى المزيد من كل أشكال الدعم من جهة ولضعف الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والإدارية للقطاع الزراعي الخاص. مما يعني المزيد من التدهور الزراعي.
- 7- ضعف أو انعدام التنسيق العربي لحل مشاكل المياه مع دول المنبع للأنهر العربية ، فضلا عن ضعف التنسيق العربي لإقامة التكتلات التجارية والاقتصادية التي أقرتها المنظمة وذلك للاستفادة من مزايا هذه التكتلات.

ثانيا : التحديات الموضوعية :

وهي التحديات المرتبطة بالدول المتقدمة ومنها الآتي :-

- 1- ان الدول المتقدمة تعاني من فائض زراعي وتتخذ من wto أداة لتصرفه.

2- ما يسمى بأكذوبة الدعم الحكومي التي جاءت بها اتفاقيات المنظمة والتي ألزمت كل الدول الأعضاء بإيقاف الدعم نجد في الوقت نفسه عدم التزام الدول المتقدمة به بل على العكس استمرت بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر وفق ما يسمى بالصناديق على الرغم من ان القطاع الزراعي الخاص في الدول المتقدمة يمتلك من الإمكانيات الشيء الكثير والذي قد يفوق إمكانيات دول نامية .

3- اثر استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي على مخزون الغذاء والأمن الغذائي العربي :
تعد الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية و الإقليمية و الدولية , حيث تشير بيانات الجدول (7) إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الحبوب بمعدل 106% ، بينما تراجع المخزون منها بمعدل سنوي 602% و يرجع ذلك إلى استخدام كميات كبيرة من الحبوب الإستراتيجية في إنتاج الوقود الحيوي كما حدث تراجع في المخزون الإستراتيجي العالمي من السلع الغذائية الأساسية إذ قدرت نسبة المخزون للاستهلاك من محاصيل الحبوب 30.4 % عام 2000 إذ بلغ حجم المخزون من محاصيل الحبوب 564 مليون طن العام نفسه ، بينما كان حجم الاستهلاك منها 1857 مليون طن و بمقارنة نسبة المخزون للاستهلاك في للعام 2010 نجد ان هذه النسبة تراجعت لتصل إلى نحو 10.9% حيث بلغ حجم المخزون نحو 236 مليون طن و الاستهلاك نحو 2172 مليون طن . وهنا يمكن القول ان حجم المخزون العالمي قد انخفض إلى النصف خلال العقد الأول من الألفية الثالثة مما يندرج بخطر كبير يواجه البلدان النامية التي تعتمد على الأسواق العالمية في توريد الغذاء فعند حدوث أي طارئ أو أزمة فإن البلدان المنتجة لن تضحي بخزونها الإستراتيجي فقد تمتنع عن البيع مثلما عملت مصر والهند وفيتنام ودول أخرى

أيام أزمة الغذاء عام 2008 أو رفع الأسعار وبشكل كبير جدا وكلا الحالتين ستلحق اكبر الضرر بالدول العربية ، وبالمقابل اتضح من الجدول ان الاستهلاك العالمي للغذاء في تزايد مستمر وتنسم البلدان العربية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وان الطلب على الغذاء يزداد بمعدل نمو سنوي يقدر 5.5% بسبب الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكي وارتفاع القوة الشرائية فضلا عن الاستهلاك التنبذيري ، مقابل نمو في زيادة الإنتاج تصل إلى 2.5% سنويا مما يعكس حجم المشكلة الغذائية في الدول العربية.

الجدول (7)

المخزون والاستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب للمدة (2000-2010) مليون/طن

السنوات	المخزون	الاستهلاك	نسبة المخزون للاستهلاك %
2000	564	1857	30.4
2001	534	1902	28.1
2002	441	1909	23.1
2003	356	2019	18.4
2004	404	1990	20.3
2005	389	2019	19.3
2006	336	2043	16.4
2007	309	2098	14.7
2008	285	2115	13.5
2009	262	2144	12.4
2010	236	2172	10.9

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة , موقع المنظمة على الشبكة الالكترونية.

4- سيطرة الدول المتقدمة على إنتاج أكثر من 85% من مكونات الحزمة التكنولوجية ووضع العراقيل أمام الدول العربية لإنتاجها أو استيرادها. وهذا يعني بقاء الزراعة العربية متخلفة ، فضلا عن عدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة ليس في الأسواق العالمية فحسب وإنما في الأسواق المحلية طالما ان المنافسة تعتمد بالدرجة الأساس على العامل التكنولوجي ولا وجود اليوم للميزة النسبية كما كان الحال قبل خمسين سنة.

الاستنتاجات و التوصيات :

أولا : الاستنتاجات:

- 1- اظهر البحث حزمة من التحديات التي تواجه الزراعة العربية متمثلة بالتحديات الأرضية و المياه و البيئة و الحزمة التكنولوجية وضعف الاستثمارات الحكومية و ضعف البنى التحتية ، فضلا عن ضعف القوانين و التشريعات و البحث و التطوير و المؤسسات ذات العلاقة بالزراعة ادت إلى تدهور الإنتاج الزراعي و انخفاض الإنتاجية.
- 2- عدم استفادة الدول العربية من التكتلات الاقتصادية العربية التي سمحت بها WTO .
- 3- غياب التنسيق بين الدول العربية لحل المشاكل الزراعية و تنسيق السياسات التي تخدم القطاع الزراعي .
- 4- ضعف الإمكانيات المالية و الفنية و الإدارية و التكنولوجية و المعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص في الدول العربية .
- 5- ضعف الاهتمام بالبحث و التطوير و المراكز البحثية الزراعية بسبب ضعف الأموال المخصصة و ضعف الكوادر و الأجهزة الفنية المستخدمة .
- 6- اظهر البحث بان الزراعة العربية لازالت تعتمد على مبدأ الميزة النسبية التي غادرتها الدول المتقدمة منذ أكثر من ثلاثين سنة، فالمنافسة أصبحت تعتمد على مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم بالعملية الإنتاجية الزراعية، وان الإنتاجية دالة إلى مستوى التقانة المستخدمة بالعملية الإنتاجية.
- 7- اتساع الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب كمؤشر على انعدام الأمن الغذائي العربي وان ذلك ينذر بخطر الأمن الغذائي العربي مستقبلا.
- 8- كشف البحث حجم الأموال العربية اللازمة لاستيراد الحبوب الاستراتيجية والتي قدرت (120)مليار دولار للمدة 2001-2010.
- 9- ان عملية انضمام الدول العربية إلى (WTO) سوف لن تسهم في توفير الأمن الغذائي العربي لان الانضمام سوف يعالج مشاكل تجارية بحتة متمثلة بتصريف فائض الإنتاج الزراعي عن طريق آليات المنظمة، ولكن مشكلة الدول العربية أنها تعاني من نقص كبير في الإنتاج الزراعي المحلي كما أنها تعاني من مشاكل في كل مدخلات الإنتاج، وان المنظمة سوف لن تسهم في معالجة أي من مدخلات الإنتاج.
- 10- توصل البحث إلى حقيقة مساهمة إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل الحبوب في ارتفاع الأسعار من جهة وتخفيض المخزون العالمي للحبوب من جهة أخرى وتأثير ذلك على الأمن الغذائي العربي عن طريق حجم الكميات الكبيرة من الخزير الإستراتيجي العالمي للحبوب التي تستخدم لإنتاج الوقود.
- 11- كشف البحث المخاطر المستقبلية للأمن الغذائي العربي بسبب ارتفاع الكميات المستوردة من الغذاء نتيجة لزيادة الطلب الناجم عن زيادة السكان مقابل انخفاض تدريجي بالإنتاج الزراعي المحلي، فضلا عن تدهور الإنتاج الزراعي العربي وعدم مواكبة الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة السكان، مما يستلزم

زيادة الكميات المستوردة في ظل ارتفاع أسعارها ومحدودية عرضها نتيجة التوجه العالمي نحو استخدام هذه المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، ومخاطر ذلك على استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل فضلا عن استمرار انخفاض الخزين العالمي من الحبوب، مما يندرج بخطر كبير في المستقبل بالنسبة لوطننا العربي.

ثانيا : التوصيات:

1- العمل على سد النقص الحاصل في مستلزمات الإنتاج الزراعي من الساحبات والحاصدات والأسمدة الكيميائية، وإجراء مسح شامل لجميع احتياجات ومتطلبات الإنتاج الزراعي، لمعرفة النقص الحاصل في جميع مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي المتطورة، وتحديد احتياجات الإنتاج الحالية والمستقبلية منها، مع وضع خطة عملية لتوفيرها بمختلف السبل.

2- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في القطاع الزراعي، وعدم التخلي عن دعم القطاع المذكور فضلا عن دعم القطاع الخاص الزراعي لكي يكون بديلا عن الدولة لاحقا وذلك لضعف إمكانيات القطاع الخاص المالية والإدارية والعلمية والتقنية في الوقت الحالي، وعدم قدرته على مساندة المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والتفاعل الايجابي معها.

3- تشكيل مجلس زراعي علمي عربي يقع على عاتقه وضع إستراتيجية تحمل في طياتها تحول نوعي من المنافسة المبنية على أساس الميزة النسبية، والتي غادرها العالم المتقدم منذ أكثر من ثلاثين سنة، إلى المنافسة المبنية على زيادة الإنتاجية الزراعية ورفع القدرات التنافسية

للمحاصيل الزراعية العربية ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية لارتباطها المباشر والقوي بالأمن الغذائي العربي، وذلك بالاعتماد على استيراد وتوطين ونقل أحدث ما توصل إليه العالم المتقدم من مستوى تكنولوجيا زراعي إلى البلدان العربية.

4- دعم التصنيع الوطني للتقنيات الحديثة في الوطن العربي، وإعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، وإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها تحتل أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، ولاسيما معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية.

5- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا، ولاسيما زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي، (لدورها الكبير في تعظيم الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة)، بما يمكنها من استيعاب وامتلاك التطورات العلمية المتقدمة، والاستفادة من تطبيقات التقنية الحيوية والهندسة الوراثية، ولكي تتمكن من اتخاذ الحلول المناسبة للتطوير التقني، من أجل رفع إنتاجية النبات والحيوان والوصول بها إلى مستويات عالية.

6- تنسيق الجهود العربية لحل المشاكل و التحديات التي تواجه الزراعة العربية كالتحديات الأرضية و المياه الخ .

7- تنسيق الجهود لإنتاج مكونات الحزمة التكنولوجية كما ونوعا عربيا لعدم إمكانية استيرادها من الخارج طالما هناك احتكار لها من قبل الدول المتقدمة وشركاتها الاحتكارية ، وفقا لقيود حقوق الملكية الفكرية و مشاكل سعريه , و اتفاقيات وغير ذلك .

8- تنسيق الجهود العربية و توحيدها لحل المشاكل المائية مع دول الجوار والاهتمام بتقانات الري الحديثة .

9- ضرورة تقديم كل أشكال الدعم المالي و العلمي و التكنولوجي من قبل القطاع العام للقطاع الزراعي , للبنى التحتية و المراكز البحثية و المؤسسات ذات العلاقة .

10- تنسيق الجهود العربية لإقامة تكتلات اقتصادية عربية للاستفادة من مزايا التكتلات التي سمحت بها WTO .

المصادر :

1. بلاسم جميل خلف , الآفاق المستقبلية للأمن الغذائي العربي في ظل تحديات العولمة , مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية / جامعة بغداد 2002 .
2. عيادة سعيد حسين , نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة بغداد , 2010 , ص 23 .
3. عيادة سعيد حسين , مصدر سابق .ص 26.
4. فاضل جواد دهش , دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة , رسالة ماجستير , كلية الإدارة و الاقتصاد , جامعة بغداد , 2003 , ص 94-98 .
5. نادر ميخائيل , مسح وتخطيط الموارد المائية العربية , المؤتمر الهندسي التاسع عشر , بغداد , شباط , 1992, ص11.
6. فاضل جواد دهش , مصدر سابق , ص37.
7. بلاسم جميل خلف , اثر السياسة الزراعية على الانتاج الزراعي في العراق للمدة 1970-1990 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد, 1993, ص132.
8. FAO , AGRICULTURE TOWARD , 2000 , P66 .
9. بلاسم جميل خلف , استشراف مستقبل الزراعة العربية , في ظل الانضمام الى WTO , بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء 2012.
10. صلاح الوزان , التنمية الزراعية العربي , الواقع و الممكن , مركز دراسات الوحدة العربية و بيروت , تشرين ثاني , 1998 , ص 301 .

- 11.عاصم إسماعيل نصيف , أهمية الري التكميلي في الزراعة الديمية و مجلة الزراعة العراقية , عدد خاص , السنة 60 , وزارة الزراعة بغداد , 2002 , ص 62 .
 - 12.فاضل جواد دهش , الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي , أطروحة دكتورا , كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد , 2008 , ص194 .
 - 13.بلاسم جميل خلف , واقع الاقتصاد العراقي و تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر, بحث مقدم الى ندوة الاستثمار التي انعقدت في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد , شباط 2010.
 - 14.فاضل جواد دهش , مصدر سابق , ص 196 .
 15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية , ص214 – 215 .
 16. بلاسم جميل خلف , واقع الاقتصاد العراقي و تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر , مجلة دراسات محاسبية و مالية , لسنة 2011 .
 - 17.بلاسم جميل خلف , واقع الاقتصاد العراقي و تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية , مؤتمر وزارة التجارة لسنة 2009 .
 - 18.منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (الفاو) , الأمن الغذائي والمساعدات الغذائية , تقرير مقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما عام 1996,ص3.
 - 19.المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دراسة تقييم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائي العربي, الخرطوم ,كانون الأول ,1994,ص2.
- زهير كعيد أبو غنيم , مفهوم الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه , مجلة الزراعة

